

الدورة الحادية والسبعون بعد المائة للمجلس

البند 5: الإدارة المتكاملة للموارد المائية من أجل الأمن الغذائي والسمود في وجه تغير المناخ

إن الزراعة مسؤولة عن أكثر من 72 في المائة من مجمل عمليات سحب المياه العذبة في العالم. ولذلك، فإن المياه أساسية للزراعة ولجدول أعمال التنمية المستدامة برمتها. وتعتمد الزراعة المستدامة على الإدارة المتكاملة للموارد المائية والحلول المبتكرة، والتصدي لمخاطر تغير المناخ وسوء حوكمة المياه. وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات أكثر فعالية واتساقاً، مشفوعة بالإرادة السياسية القوية، لتقدير المياه وتأمينها وإدارتها بطريقة شاملة ومتكاملة تحقيقاً لجميع أهداف التنمية المستدامة.

وقد شهد عام 2022 أكبر التحديات في مجال المياه بسبب آثار تغير المناخ وعدم فعالية حوكمة المياه. فقد حصدت الفيضانات في أستراليا وباكستان وجنوب أفريقيا ومدغشقر وموجات الجفاف الطويلة الأمد غير المسبوقة في الصين والولايات المتحدة الأمريكية وشرق أفريقيا وأوروبا آلاف الأرواح، ودمرت القرى والبلدات وغيرها من البنى التحتية، وأثرت بشكل كبير على الزراعة وسبل العيش.

وانخفضت الكمية السنوية من موارد المياه العذبة المتاحة للشخص الواحد بما يزيد عن 20 في المائة في العقدين الماضيين. ومن المتوقع أن يتواصل هذا الاتجاه. ومن هذا المنطلق، هناك حاجة ملحة لدعم المزارعين لإنتاج الأغذية بكفاءة وزيادة إنتاج الأغذية المغذية عالية القيمة مع استخدام أمثل للمياه. كما ثمة حاجة إلى وضع حلول وسياسات متكاملة على جميع المستويات لتحسين الأمن الغذائي والتغذية والقدرة على الصمود.

ورحبت لجنة البرنامج، في دورتها الثالثة والثلاثين، بعد المائة بتقييم مساهمة المنظمة في توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة (الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة) ورد الإدارة؛ وأكدت على الأهمية الكبرى للإدارة المستدامة للموارد المائية بالنسبة إلى الولاية الأساسية المنوطة بالمنظمة، وعلى ضرورة قيام المنظمة بتحديد نهج استراتيجي ومتسق للأنشطة المتصلة بالمياه؛ وشددت على الحاجة الملحة إلى معالجة الروابط القائمة بين الزراعة وجودة المياه والتلوث، في إطار الولاية المنوطة بالمنظمة، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة؛ ودعت إلى النظر في قضايا المياه من منظور شامل لعدة قطاعات في إطار الولاية المنوطة بالمنظمة، ولا سيما عبر التشجيع على مناقشتها من قبل الأجهزة الرئاسية ذات الصلة.

وبناءً على هذه التوجيهات، الصادرة عن لجنة الزراعة في دورتها الثامنة والعشرين والمجلس في دورته السبعين بعد المائة، تقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن الإجراءات الجارية التي تتخذها المنظمة دعمًا للإدارة المتكاملة للموارد المائية، وتعرض المبادرات البراجمجة المقررة ذات الصلة بالمياه لمواجهة التحديات الماثلة، ودعم إحداث تحوّل في النظم الزراعية والغذائية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتشمل هذه المبادرات البراجمجة تعزيز عمل المنظمة في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية، ودعم رسم خرائط طريق وطنية للمياه من خلال الحوارات التي تقودها البلدان والعمليات التشاركية، وتنظيم حوار روما بشأن المياه لتحفيز الابتكار وتعبئة الإرادة السياسية نحو الإدارة المتكاملة للموارد المائية من أجل ضمان الأمن الغذائي والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ.

وإن المجلس مدعو إلى إقرار مسألة إدارة الموارد المائية كموضوع للمناقشة العامة للدورة الثالثة والأربعين للمؤتمر وكموضوع لفترة السنتين لدورات الأجهزة الرئاسية في الفترة 2024-2025.

السيد *Lifeng Li*، مدير شعبة الأراضي والمياه